

إطار مقترح لتطبيق أليات حوكمة الشركات على تخفيض مخاطر  
عدم تماثل المعلومات في شركات البترول  
(دراسة حالة)

رسالة مقدمة من الطالب

مصطفى محمود سليم عبد الكريم

بكالوريوس تجارة (محاسبة) - كلية التجارة - جامعة عين شمس - ١٩٨٦

دبلوم في العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - ٢٠١٠

ماجستير في العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - ٢٠١٤

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

صفحة الموافقة علي الرسالة  
إطار مقترح لتطبيق آليات حوكمة الشركات على تخفيض مخاطر  
عدم تماثل المعلومات في شركات البترول  
(دراسة حالة)

رسالة مقدمة من الطالب

مصطفى محمود سليم عبد الكريم

بكالوريوس تجارة (محاسبة) - كلية التجارة - جامعة عين شمس - ١٩٨٦

دبلوم في العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - ٢٠١٠

ماجستير في العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - ٢٠١٤

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة  
في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١ - د.إسماعيل كامل موسى

أستاذ المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة عين شمس

٢ - د.وائل عمران علي

أستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال - المعهد العالي لعلوم الحاسب ونظم المعلومات الإدارية  
أكاديمية القاهرة الجديدة

٣ - د.نجوي أحمد إسماعيل السيسي

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد - كلية التجارة - جامعة عين شمس

٤ - د.إيسام محمد الأحمدى

أستاذ إدارة الأعمال المساعد - كلية التجارة - جامعة عين شمس

# إطار مقترح لتطبيق أليات حوكمة الشركات على تخفيض مخاطر

## محدد تماثل المعلومات في شركات البترول

(دراسة حالة)

رسالة مقدمة من الطالب

مصطفى محمود سليم عبد الكريم

بكالوريوس تجارة (محاسبة) - كلية التجارة - جامعة عين شمس - ١٩٨٦

دبلوم في العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - ٢٠١٠

ماجستير في العلوم البيئية - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - ٢٠١٤

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١ - د.د/سماسم كامل موسى

أستاذ المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة عين شمس

٢ - د.د/يسام محمد الأحمد

أستاذ إدارة الأعمال المساعد - كلية التجارة - جامعة عين شمس

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / ٢٠١٩

موافقة مجلس المعهد / ٢٠١٩ موافقة الجامعة / ٢٠١٩

٢٠١٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ

سَبِّحْكَ لَا إِلَهَ إِلَّا مَا  
عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ  
الْعَلِيمُ الْعَظِيمُ

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية: ٣٢



**إهداء**

**إلى أبي وأمي**

**رحمهما الله تعالى**

**إلى زوجتي**

**فيض الحنان ورفيقة العمر**

**إلى أبنائي الأعزاء**

**علي وعائشة قرّة عيني**

**إلى**

**أخوتي وأصدقائي وزملائي الأعزاء**



## شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام علي سيدنا محمد  
أمام المرسلين وحبيب رب العالمين والذي أرسله ربه

رحمة للعالمين

أنه من دواعي سروري أن أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير إلي أساتذتي  
الأفاضل

الأستاذ الدكتورة الفاضلة / سماسم كامل موسى أستاذ بقسم المحاسبة  
والمراجعة التجارة - بكلية جامعة عين شمس علي ما قدمته من عون  
صادق وتوجيهات سديدة وأراء حكيمة كان لها أكبر الأثر في إتمام هذا  
البحث فله مني كل الشكر والتقدير وأدعو الله أن يجزيها خير الجزاء وأن  
يتم علي الصحة والعافية .

كما أتوجه الشكر للأستاذ الدكتور الفاضل / بسام محمد الأحمد أستاذ  
مساعد إدارة الأعمال بكلية التجارة - جامعة عين شمس لما قام به من  
جهد مضني فقد كان دائماً نبعا متدفقا علماً متواصلاً وكم أستفدت من  
غزير وعظيم عطائه بالرغم من مسئولياته المتعددة .

كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلي الأستاذ الدكتورة الفاضلة / نجوي أحمد  
إسماعيل السيسي أستاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة -

جامعة عين شمس التي أعطتني من وقتها وعلمها للمناقشة والحكم على الرسالة بما يضيف إليه عبناً فيارب بارك في صحتها وأشفيها .

كما أتوجه بعميق الشكر إلى الأستاذ الدكتور الفاضل / وائل عمران على أستاذ مساعد إدارة الأعمال ووكيل أكاديمية القاهرة الجديدة لتفضل سيادته بالأشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة فأدعو الله أن يديم عليه الصحة والعافية .

الباحث

## المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات لتخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات في شركات البترول.

ولتحقيق هذا الهدف إعتد الباحث على التأصيل النظري من خلال المنهج الإستقرائي، من الكتب والمراجع والدراسات العربية والأجنبية، ثم إجراء دراسة ميدانية من خلال تصميم قائمة إستقصاء تخص المهندسين والإداريين والمدراء والفنيين والسواقين، وقد تم تطبيق الدراسة علي قطاع البترول حيث تمثلت عينه الدراسة من (٣١٠) مفردة ولقد تم توزيع (٣٣٥) استمارة لاسترجاع أكبر قدر من الإستثمارات الصالحة.

ومن ثم تم جمعة وتم استرداد (٣١٩) إستبيان بنسبة (٩٥.٢%) من الإستثمارات الموزعة، بينما (٤.٨%) تم إعتبارها إستثمارات مفقودة، كما تم مراجعة الإستثمارات فثنين عدم صحة عدد (٩) إستثمارات وكان الصالح منهم ٣١٠ إستمارة بنسبة ٩٢.٥% من الإستثمارات الموزعة، وتوصلت الدراسة من خلال التحليل الإحصائي لإجابات المستقصي منهم .

ولقد تم توزيع (٣٣٥) استمارة لاسترجاع أكبر قدر من الإستثمارات الصالحة، ومن ثم تم جمعة وتم استرداد (٣١٩) استبيان بنسبة (٩٥.٢%) من الإستثمارات الموزعة، بينما (٤.٨%) تم إعتبارها إستثمارات مفقودة، كما تم مراجعة الإستثمارات فثنين عدم صحة عدد (٩) إستثمارات وكان الصالح منهم (٣١٠) إستمارة بنسبة (٩٢.٥%) من الإستثمارات الموزعة، وتوصلت الدراسة من خلال التحليل الإحصائي لإجابات المستقصي منهم .

أشارت النتائج إلي رفض فرض الدراسة أنه لا توجد علاقة جوهرية بين آليات حوكمة الشركات وتماثل المعلومات وقبول الفرض البديل توجد علاقة جوهرية بين آليات حوكمة الشركات وتماثل المعلومات.

وأوصت الدراسة بإصدار قوانين تنص علي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالنسبة لتخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات من أجل تفعيل وتطوير شركات البترول، وأوصت أيضاً علي استحداث مراكز متخصصة تهتم بقضايا تطبيق آليات الحوكمة وتتولي مهمة إعداد برامج تدريبية لترسيخ أهداف ومتطلبات الحوكمة علي تخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات في الشركات.



ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في دراسة مدى أثر التأثير لتطبيق آليات حوكمة الشركات لتخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات في شركات البترول .

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية:

- (١) تحديد العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومخاطر عدم تماثل المعلومات.
- (٢) بيان أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات ومخاطر عدم تماثل المعلومات.
- (٣) إمكانية وضع إطار يمكن من خلاله أثر تطبيق آليات الحوكمة على تخفيض عدم تماثل المعلومات في شركات البترول .

## المخلص

### مقدمة:

تُعد آليات حوكمة الشركات يمثل حجر الزاوية في تقويم الأداء المالي والإداري والتشغيلي والإستثماري للشركات علي المستوى المحلي والعالمي ويمكن الإعتماد عليه كأداة لتقييم الاداء المالي لتقييم الأداء المالي والإداري والتغيلي للشركات ولدعم جودة المعلومات المحاسبية التي تسهم في رفع كفاءة أداء الإدارة وملائمتها لإتخاذ مختلف القرارات المناسبة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المستقبلية .

نتيجة لإختلاف الزوايا التي ينظر منها كل باحث لمضامين الحوكمة وفقاً لإتجاهاته العلمية والمهنية فقد أدى ذلك إلي الإهتمام المتزايد من قبل المنظمات المهنية لوضع مفاهيم الحوكمة ، ومن تلك المفاهيم عرفت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية

Organisation for Economic co.O[eration and Development (OECD)

عام ٢٠١٣ بأن الحوكمة هي عملية توجيهية منظمة للشركات لتسهيل تفعيل تنفيذ أهداف الشركات وذلك من خلال تبادل الخبرات والتجارب التي توفر للمشاركين لمحمة عامة عن الممارسات والنهج القائم، وأنها فرصة لتحديد الممارسات الجيدة التي ممكن أن تحفز وتوجه التحسينات وتعرض ما يجب أن يكون للمساعدة في تحديد الممارسات السوقية الرئيسية في شركات البترول أثناء السياسة التي قد تقوض نوعية شركات البترول.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيسي:

هل هناك إطار مقترح لقياس لتطبيق آليات حوكمة الشركات علي تخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات في شركات البترول ؟

ويستمد من السؤال الرئيسي بعض التساؤلات التالية:.

١- هل هناك علاقة بين آليات الحوكمة ومخاطر عدم تماثل المعلومات ؟

٢- هل تؤثر آليات الحوكمة على تخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات ؟

٣- هل يمكن تطبيق آليات الحوكمة على تخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات في شركات البترول ؟

### أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة تتمثل في جانبين أساسيين هما الجانب العلمى (الأكاديمى) والجانب العلمى (التطبيقي) وذلك على النحو التالى :

#### أولا : الأهمية العلمية (الأكاديمية)

نالت حوكمة الشركات أهمية خاصة على مستوى كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية خلال السنوات الماضية كنتيجة للإنهيارات التى تم إرجاعها للقصور فى تطبيق نظم جيده للحوكمة وظهرت العديد من الدراسات التى تسلط الضوء على مفاهيمها المختلفة وأهميتها والمبادئ التى تركز عليها ومدى إلزام الشركات إضافه إلى مناداه وتحليل أثر تطبيق هذه المبادئ على أداء الشركات إضافه إلى مدى ومنظمة التعاون مجموعة من الباحثين والمنظمات الدولية كالبنك الدولى ومنظمة التعاون الإقتصادى والتنمية إلى إعداد الدراسات حول الممارسات الموجودة لنظم حوكمة الشركات فى مختلف الدول والعمل على تطويرها أخذ فى الإعتبار الظروف الخاصة بكل دولة ، وتأتى هذه الدراسة من المنطلق من أهمية الإستمرار فى إجراء الدراسات فى مجال حوكمة الشركات وتقديم مقترحات وحلول للمساهمة فى تعزيز تطبيق نظم حوكمة شركات جيده لتحسين أداء الشركات وحماية حقوق المساهمين وتجنب الشركات لخطر التعثر والإفلاس وبالتالي تجنب الأسباب التى تؤدى إلى إنهيار الشركات ووقوع الأزمات المالية والعمل على الإهتمام بتحقيق هدف تعظيم حقوق المساهمين وبالتالي ثقة المستثمرين فى الإستثمار فى الشركات البترولية.

كما تتبع أهمية الدراسة من ضرورة التعرف علي آليات حوكمة الشركات الجيدة وقواعدها إلى يؤدي تطبيقها إلى التأثير الإيجابي علي تخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات في شركات البترول وتعتبر هذه الدراسة إمتداد الأبحاث والدراسات التى تتناول العلاقة بين تطبيق آليات ومخاطر عدم تماثل المعلومات بهدف الحد من آثارها السلبية .

## أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي للدراسة هو تأثير تطبيق آليات حوكمة الشركات لتخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات في شركات البترول.

ويمكن صياغة الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية :

- (١) تحديد العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومخاطر عدم تماثل المعلومات.
- (٢) بيان أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات ومخاطر عدم تماثل المعلومات.
- (٣) إمكانية وضع إطار يمكن من خلاله تطبيق آليات الحوكمة على تخفيض عدم تماثل المعلومات في شركات البترول .

وتم إختبار فروض الدراسة لإختبار صحتها بإستخدام معامل الإرتباط البسيط correlation coefficient وتحليل الإتحاد البسيط simple regression analysis .

منهجية الدراسة تستمد أهميتها من الموضوع ومدى ضرورته في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهداف الدراسة سوف يقوم الباحث بالإعتماد علي المناهج الآتية:-

أ - **المنهج الاستقرائي** : من خلال إستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة والدوريات والرسائل العلمية التي يتبعها الفكر المحاسبي والمتعلقة بآليات حوكمة الشركات ومخاطر عدم تماثل المعلومات .

ب - **المنهج المقارن**: وذلك من خلال مقارنه ما توصل إليه الدراسات السابقة في هذا المجال ومعرفة النتائج التي توصلت إليها والإستفادة منها التغلب على مشكله الدراسة وصياغة فروض الدراسة.

ج - **المنهج التطبيقي** : وذلك من خلال إتباع الباحث لمنهج دراسة الحالة بالتطبيق على إحدى شركات البترول بهدف إختيار فروض الدراسة والوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على الشركات المماثلة ومن خلال دراسة الحالة علي شركات البترول المنهج الإستنباطي يعتمد علي الإطار النظري والذي تم التوصل إليه من خلال المنهج الإستقرائي وذلك عن طريق إختبار فروض الدراسة إحصائياً من خلال الدراسة الميدانية والتي تعتمد علي الآتي:  
وسائل جمع البيانات.

- المقابلات الشخصية.

- المقابلات مع الإدارات المالية بالشركات محل الدراسة .

- إستمارة إستقصاء ( الإستبيان) توزع علي أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات الشركة والمراجعين الداخليين وأعضاء لجنة المراجعة حل الدراسة ويمثل مجتمع وعينه الدراسة.

وقد توصل الباحث من خلال الدراسة إلي إجراء دراسة مستقبلية عن تأثير دور المجلس الإداري علي جودة التقارير والقوائم المالية للتحقيق والتأكد من عدم وجود تلاعب بالتقارير والقوائم المالية.

العمل المستمر علي تطوير مفهوم وقواعد آليات الحوكمة التنفيذية من الناحية المهنية، وإصدار قوانين تنص علي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بالنسبة لتخفيض مخاطر عدم تمثّل المعلومات من أجل تفعيل وتطوير شركات البترول.

## قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
---------	------------

أ ..... مستخلص الدراسة

ج ..... ملخص الدراسة

### الفصل الأول "الإطار العام للدراسة"

أولاً : مقدمة الدراسة ..... ٣

ثانياً : الدراسات السابقة ..... ٧

ثالثاً : مشكلة الدراسة ..... ٢٥

رابعاً : أهداف الدراسة ..... ٢٦

خامساً : أهمية الدراسة ..... ٢٦

سادساً : فروض و متغيرات الدراسة ..... ٢٧

سابعاً : منهج الدراسة ..... ٢٩

ثامناً : حدود الدراسة ..... ٢٨

تاسعاً : خطة الدراسة ومحتوياته ..... ٢٩

### الفصل الثاني " إطار مقترح لتطبيق آليات حوكمة الشركات على تخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات "

تمهيد ..... ٣٣

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الأول : آليات حوكمة الشركات المفهوم والأهمية .....	٣٤
أولاً : مفهوم حوكمة الشركات .....	٣٤
ثانياً : دوافع ظهور حوكمة الشركات .....	٣٧
ثالثاً : أهمية حوكمة الشركات .....	٣٩
رابعاً : المقومات والمبادئ الأساسية لحوكمة الشركات .....	٤١
المبحث الثاني : مخاطر عدم تماثل المعلومات المفهوم والأبعاد	٥٨
تمهيد .....	٥٨
أولاً : ماهية عدم تماثل المعلومات .....	٥٩
ثانياً : الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات .....	٦٣
ثالثاً : مقاييس عدم تماثل المعلومات .....	٦٣
رابعاً : الآثار المترتبة على عدم تماثل المعلومات .....	٦٦
خامساً : الآثار المترتبة على عدم تماثل المعلومات .....	٦٨
خلاصة الفصل الثاني .....	٧٢

## الفصل الثالث

### " العلاقة بين آليات حوكمة الشركات و مخاطر

### عدم تماثل المعلومات "

المقدمة .....	٧٥
---------------	----